

الإرادة

عدد ٢٥٧ السنة الرابعة يوم الخميس ١٦ رمضان ١٣٥٦ ١٨ نوفمبر ١٩٣٧

(٣٠ صانتيما) «EL-IRADA» 4, Impasse Er Riad, TUNIS

لسان الحزب الحر الدستوري (ارادة الشعب من ارادة الله وارادة الله لا تقاوم)

مديرها المسئول : محمد المنصف المنستيري - زنقة الرياض رقم ٤ بتونس

نتيجة عمل لجنة م. سارو

امتاز هذا الاسبوع باهتمام كبير ابدته لجنة تنسيق السياسة الفرنسية في شمالي افريقيا التي جمعها حوله م. البيرو سارو وعقد لها اجتماعات متواصلة لبحث جميع النواحي التي يرى ان يسير عليها حكم فرنسا لهذه البلاد سواء نحو اهاليها او نحو الدفاع عن مركز فرنسا فيها وحمايته من اطماع الطامعين

وقد بقي عمل اللجنة لحد الآن محاطا بالكتمان مع انه على ما يلوح قد اثار غاية الاهتمام سواء في فرنسا او في الخارج خصوصا حينما احضر م. سارو في احدى الجلسات رؤساء اركان الحرب للقوات البرية والبحرية والجوية وبسط في اثناء ذلك مسألة الدفاع العسكري ومراقبة الاجانب والحركات الوطنية

على انه فيما يخص البلاد التونسية كان المقيم العام اكثر شفقة من زملائه اعضاء اللجنة بالمتلهفين على الاخبار المتطلعين لنتائج اعمال هذه اللجنة فقد صرح لصحافيين بعد مقابلته لوزير الدولة م. سارو المقابلة الاخيرة التي تلقى فيها التعليمات النهائية تصريحات طويلة القت ضوءا بدد شيئا من هذا الظلام المخيم على اللجنة ولكنها مع ذلك خيبت املنا نحن التونسيين في توفق اعضاء اللجنة لادراك المشاكل المعروضة على بساط الدرس والتمحيص ادراكا صحيحا مبنيا على حسن التبصر وعلى فهم مصلحة فرنسا لا بمقتضى المقياس الذي وضعه الرجعيون واصحاب الامتيازات ولكن بمقتضى حقيقة الواقع والنظر البعيد للعواقب والتمشي مع تقاليد الحكم الديموقراطي القائم على الحرية والعدالة والانسانية والمساواة بين الاجناس في الاحترام والحقوق وحماية حقوق الانسان التي تفخر فرنسا باعلانها في العالم

فقد رأينا في هذه التصريحات ان ساسة فرنسا لا يزالون متأثرين بالمخاوف التي يحرك اشباحها الرجعيون والمتفوقون كلما اشفقوا على امتيازاتهم ان يحرموا مما تدره عليهم من خير. وان هؤلاء الساسة - مساقون بهذا التأثير - لا يزالون يجعلون جل همهم واعتمادهم على القوة والتهديد وسياسة الشدة والزجر التي تكسب صاحبها انتصارا وقتيا ولكنها مع ذلك لا تحل اي مشكلة من المشاكل بل تعقدها وتخلق حالة قلق فكري قد تستمر طويلا ولكن لا تؤمن عواقبها ولا يعرف متى ينشأ عنها انفجار ولا مدى ما يصل اليه هذا الانفجار . وعدا هذا فالقوة تكتسب ككل شيء مادي وهي اذا كانت تستطيع ان تفعل ما تشاء فان تأثيرها محدود ينتهي الى الخيبة والخسران اذا ما قابلتها قوة اعظم منها سواء كانت مادية او قوة ايمان وعقيدة وعزيمة راسخة

ولا يمكن بحال تفادي نتائج سياسة القوة والشدة باتخاذ وسائل مصطنعة لا يراد منها في الواقع الا خداع الامم المهضومة المتطلعة لنيل حقوقها كاملة غير منقوصة او مشوهة . والدعاية مهما كانت ماهرة وناجحة موفقة لا تستطيع ان تخفي نقط الضعف او ان تحول سير الامور الطبيعية او ان تستمر طويلا على ستر الخداع والتمويه والترميم والتضليل

لقد جربت الحكومة الفرنسية سياسة الشدة والزجر كما جربناها نحن . فماذا كانت نتيجتها غير ازدياد قوة المطالبة بالحقوق وعدم الالتفات من جانب الشعب لما كان يقدم له من تعلات يراد منها الهاؤه عن الثبات على ايمانه بحقوقه وعن الاستمرار على المطالبة بها

لننظر الى تاريخ الحماية الفرنسية بتونس والى سلوكها مع التونسيين في بحر هذه الستة وخمسين عاما والى الحركة الوطنية التي سايرتها الى اليوم . فاننا نجد ان الحكومة قد لجأت عدة مرات الى مقاومة هذه الحركة الوطنية بالشدة والزجر وحاولت في مقابلة ذلك ان تسكت الشعب التونسي بادخال شبه اصلاح في بعض النواحي واقرب مثل نضربه لذلك ما وقع على يد م. سان من تاسيس نظام المجلس الكبير وروافده . وما وقع على يد م. منصرون من اصدار الامر الخاص بمشاركة التونسيين في عموم الوظائف ونحوه . وما وقع على يد م. بيروتون من تقويم الحالة الاقتصادية ومحاولة تصفية بعض المشاكل العقارية ونحو ذلك

ونظير هذا تقريبا وقع قبل الحرب العامة عند ادخال التونسيين في المجلس الشوري وعند حوادث الجلاز وعند اعتصاب الترامواي فهل ادى سلوك سياسة الشدة والزجر المقرونة ببعض « المسوغات » لالهاء الشعب عن حركته الوطنية الى اخماد هذه الحركة والقضاء عليها وتحويل وجهة الشعب عنها الى جانب الحكومة

اللهم لا . بل الواقع المحسوس يشهد انه ادى الى عكس ذلك تماما وزاد في انتشار القلق الفكري في البلاد وتسربه في عموم الاوساط وفي اعماق الشعب . كما زاد في قوة الحركة الوطنية وعمل على تطورها وعلى التفاف الشعب كله تقريبا حولها وعلى انتشار اليقظة والانتباه في البوادي كما في المدن

واذن فهل يليق بسياسة فرنسا ان تسير في نطاق حلقة مفرغة لا تدرى اين طرفاها وتعود المرة بعد المرة الى السلوك الذي كانت نتيجته الاخفاق وحصول عكس المقصود . ولا تنتهي من الوقوف على نتيجة تجربة حتى تستسلم الى تجربة اخرى تنتهي بها الى نفس النتيجة

نظن ان كل عاقل يقول معنا ان الواجب عليها - خصوصا في هذا الوقت وموقفها الدولي على ما هو الآن - ان تطرح عنها هذا الاسلوب البالي وتجرب اسلوبا آخر يدعو اليه بعد النظر وروح العصر ونفس المبادي التي تتمسك بها والتي طالما سمعنا من الفرنسيين المفاخرة بها وبانها قطعة من مجد فرنسا وبانها علمتها للانسانية في العصر الحديث

فنود ان نكون فيما سمعناه بعيدين عن تذكر قول من قال « سماعك بالمعيدي خير من ان تراه »

هذا الاسلوب يجب ان يقوم على احترام الشعوب التي لنظرها والاعتراف لها بحقوقها واستجابة مطالبها في التمتع بالعدالة والحرية والمساواة البشرية وسائر الحقوق اللازمة للشعوب في هذا العصر

يداك اوكتا ...

كان الشيخ الفرشيشي يؤيد عصابة الديوان السياسي فيما كانت تاتيه لافساد القضية الوطنية التي يعمل لها الزعيم الاوحد الجليل الشيخ عبد العزيز الثعالبي ويسعى لتوحيد كلمة الامة وجمع جميع العاملين في حقلها كتلة واحدة تسير بالبلاد في طريق السعادة والخير

وقد ساء الشيخ الفرشيشي وعصابة حزب الاصلاح ودعاة سياسة التسليم او المشاركة من اعضاء المجلس الكبير - ان يوفق الشيخ الجليل في دعوته وان يصل الى النجاح في ازالة الشقاق واقامة جبهة متينة للمعارضة . وكيف لا يسوءهم ذلك وهم انما يعملون لفائدة العناصر الحكومية الناقمة التي تريد اخفات صوت المعارضة وتشتيت كلمة الامة التونسية ليتمتع الرجعيون بامتيازاتهم في هدوء وسكون

وما وقع السماح للشيخ الفرشيشي ان يكتب في الجرائد وهو الموظف بادارة المال الا ليقوم بهذه المامورية التي لها غاية اخرى ترمي اليها وهي ان تجعل من هؤلاء الاغرار المنشقين تحت ستار الحزب الحر الدستوري اداة تستعملها الحكومة لانفاذ سياستها واقامة دعائم المشاركة التي نبذها الشيخ الجليل وقدماء الدستوريين

هذه هي الخطة التي رسمت للشيخ الفرشيشي والخدمة المطلوب منه كموظف ان يؤديها لفائدة الحكومة . وما ابيح له الكتابة في الصحف وهو الموظف الممنوع عليه ذلك الا على هذا الشرط ولاجل هذه الغاية

وقد اضيفت هذه المامورية الى ما يحمله صدر الشيخ الفرشيشي وجماعته من الحقد والشهوة الجامحة الى الانتقام فشمر عن ساعد الجد ينفخ في بوق الغرور والفتنة النائمة حتى اوقدها نارا حامية ترمى بشرر وتلد الجريمة ورأيناه يحرض على ازهاق الارواح واسالة الدماء جهارا دون خشية عقاب . حتى جر العصابة الى ارتكاب الجرائم المعروفة كما جرها الى نبذ المبادي وانكار حقوق الوطن والانغماس في حمأة المشاركة . وكان يدافع عنها وهي تنزلق الى هذه الهاوية مبررا عملها بالاكاذيب والاباطيل وبالتنويه بمزايا الاعتدال والتعقل وادراك الموقف . ويرد حملات الخصوم عنها بما اشبه هذه الاقوال : « يخربون بيوتهم بايديهم ويسعون في نقض غزلهم بانفسهم » وبان الاوساط الفرنسية المتعقلة راضية كل الرضا عن سير العصابة هذا السير « الموفق الحكيم » ويتساءل هل من الوطنية ارتكاب متن الشطط والغلو في الطلب مع ان الامة راضية عن سلوك « زعمائها »

وما زال يقابل عمل العصابة بمثل هذه الدعاية حتى داخلها الغرور ووسوس لها الشيطان ان لها ان تعمل ما تشاء ولا تجد الا التحبيذ والتاييد فقررت الاعلان على الاضراب العام يوم ١٧ رمضان حاسبة انها تستطيع ان ترمي عصفورين بحجر ولم تكن تتوقع انها ستكره على الانهزام بين عشية وضحاها تحت ضغط التهديد

والغريب ان الشيخ الفرشيشي والجماعة الذين ينطق بلسانهم قالوا لهم حين تورطوا هذه الورطة ما قاله الشيطان لابن آدم « اني بريء منك اني اخاف الله رب العالمين » ونكصوا على اعقابهم فصاروا يذكرون العاطفة والعقل ويشعرون بالمسؤلية التي يتحملونها من اندفاع العصابة بالبلاد نحو هاوية سوداء بسبب تاييدهم لهم وتحريضهم المستمر ولكن سبق السيف العذل ويداك اوكتا وفوك نفخ

على هامش مؤتمر المنشقين

مغالطة ...

عند ما انكر بعض المؤتمرين على الديوان السياسي استخذاءه امام الحكومة واقلاعه عن معارضتها وجنوحه الى سياسة التملق والاستجداء المعبر عنها بسياسة المشاركة والتي كان يعارضها معارضة شديدة قبل ان يداعبه م. بيروتون مداعبة (البوف) اللطيفة تلك المداعبة التي اثرت تاثيرا سيئا في نفسية القوم وحالتهم الادبية ادى بهم الى انقلاب ارائهم ومبادئهم السياسية راسا على عقب فاصبحوا وهم الذين كانوا يكفرون بسياسة المشاركة ويحملون عليها وعلى من ينتحلها حملة شعواء في جرائدهم اصبحوا يؤمنون بها ايمانا راسخا لا يتزعزع ولا يجديهم لتبرير موقفهم هذا اضافة كلمة (الحقيقية) فيقولون سياسة المشاركة (الحقيقية) فسياسة المشاركة هي سياسة المشاركة لا تتبدل بتزويقها وخلع بعض الفاظ جذابة مغرية عليها هي تلك الخدعة الصبيانية التي ابتدعها فكر م. سان للقضاء على المعارضة اذ من اهم اركان هذه السياسة عدم معارضة الحكومة وانتقادها الا هذا الانتقاد الهين اللين الذي هو اشبه شيء بالعتاب الذي يقع بين العاشقين

ولا يجديهم ايضا التنصل منها انهم لم يشاركوا في اي دولاب من دواليب الحكومة - لأن القوم تارة ينفون عنهم معرة سياسة المشاركة ويفسرونها هنا بالمشاركة في دواليب الحكومة وهم لم يشاركوا في دواليب الحكومة وتارة يعترفون بها ويقولون عنها انها سياسة المشاركة الحقيقية ...! - لأن سياسة المشاركة هي نحلة سياسية لا يلزم لاعتناقها المشاركة في دواليب الحكم . وها هم ابطالها والداعون اليها كالاستاذ حسن قلاتي وجماعة الحزب الاصلاحي لم يشاركوا في اي دولاب من دواليب الحكم ولم يمنعهم ذلك من اعتناقها والدعاية لها والايمان بها والفناء فيها ...

قلنا عند ما انكر بعض المؤتمرين على القوم هذا الاستخذاء والتراجع المزري اجابه الاستاذ الحبيب بورقيبة جوابا كله مغالطة وترميم جوابا ينم عن استخفاف واستهتار بفكر السائل ومداركه واستغفال واستبلاه له قال الاستاذ بورقيبة :

« وهناك مسالة ثانية وهي مسالة المشاركة فقد علمنا ان بعض النواب يطلبون الرجوع الى سياسة المعارضة . والحقيقة اننا لم ننقطع عن هذه السياسة » وهنا لما شعر الاستاذ بان الدليل يعوزه وان كلامه متهافت والقاء للقول على عواهنه حول دفة الكلام الى الموضوع الذي يثير مشاعر العامة ومن تخدعهم الظواهر البراقة المبهرجة . فاستانف قائلا « بل نحن مستمرون على تدريب الامة على الكفاح والصبر ... »

لا ! لا ! يا استاذ ان تدريب الامة على الكفاح والصبر ليس هو الجواب المنطقي لمن يرميك بتحبيذ اعمال الحكومة والاقلاع عن معارضتها اذ تدريب الامة شيء - بقطع النظر من ماهية هذا التدريب - ومعارضة الحكومة شيء آخر .

فالمعارضة يا استاذ هي - مثلا - عند ما اعتدت الحكومة على ذاتيتنا ومظهر سيادتنا حينما الحقت - بجرة قلم - ادارة تونسية كاملة بالسفارة العامة وسلختها عن جسم الادارة التونسية وهي ادارة المحافظة بعد ان ظلت طيلة الستة والخمسين عاما الماضية وعلى عهد حكومات اليمين ادارة تونسية لم يمسها بهذا المسخ والالحاق لا م. كليمانصو ولا م. بوانكاري - عند ما وقع مثل هذا الحدث الجديد يجب رفضه لاول وهلة واستنكاره ومقاومته بجميع الوسائل الممكنة اذ هو اعتداء صريح وعلى ركن من اركان ذاتيتنا ومظهر من اهم مظاهر نفوذنا

واقل تلك الوسائل هو الاستنكار والسخط والاحتجاج واعلان عدم الثقة في الحكومة التي تقدم على مثل هذه الفعلة . لا ان يذهب كما ذهبتم انتم الى التماس الاعذار الباردة لها وتبرير فعلتها بمبررات صبيانية كالقول ان وجودها تحت مسؤولية المقيم مباشرة يباعد بينها وبين الاستبداد ...! وغير ذلك من الاقاويل المضحكة التي ان دلت على شيء فلا تدل الا على طفولة سياسية وسذاجة متناهية .

وسياسة المعارضة يا استاذ هي - مثلا - عندما هاجم اعوان الحكومة المدججون بالسلاح جموع العملة العزل الابرياء بالمتلوي وامطروهم وابلا من الرصاص حتى جندلوا منهم نحو العشرين قتيلا عدا الجرحى ظلما وعدوانا وغطرسة وجبروتا يجب ان تملاوا الدنيا صراخة واستغاثة واحتجاجا وسخطا واستنكارا وتقفوا موقفا حازما تجاه الحكومة التي عزمت على توسيم القتلة لا ان تدعوا الامر لم. بوزانسكي ورجال النقابة الفرنسية يقومون بواجب الدفاع عن اخوانكم المضطهدين الابرياء بينما تلازمون انتم جانب الصمت العميق الا هذه الاسطر القليلة التي كتبتموها في جريدتكم (العمل التونسي) تعليقا على الحادث كانها جريدة من جرائد ميركا او البلاد الاجنبية النائية لا يهمها ما يقع في قرية من قرى افريقيا) المظلمة .

هذه (عينة) من سياسة المعارضة يا استاذ . اما ان تجيبوا من يرميكم بالاقلاع عنها ويطلب منكم الرجوع لها بانكم مستمرون على (تدريب الامة على الكفاح والصبر) فتلك مغالطة مكشوفة وحيلة مفضوحة تكشف عن الحقيقة الهائلة الاليمة وهي ضعفكم واستسلامكم

(البقية على الصفحة الرابعة)

يخربون بيوتهم بايديهم

وايدي العدو معهم

منذ مدة تزيد عن الاربعة اشهر والحبيب بوقطفه يجوب البلدان والمداشر منوها بشأن كل من شاركه في افكاره قادحا في قيمة كل من لا يوافق هواه . فقد مس اخيرا كرامة احد اصدقائنا الاوفياء المعروف من طرف كافة سكان الماتلين خصوصا وجهة بنزرت عموما لما له من الماضي الابيض النقي البعيد عن كل تخبط وتخليط . ولنكتف هذه المرة بذكر تداخله لفائدة مواطنيه في ظروف حرجة في وقت كان الطبيب يأمره باراحة فكره من الاتعاب اثناء اضراب عملة الماتلين يوم ١٦ مارس ١٩٣٧ واحرازه على جميع الترضيات للعملة بدون اهراق دماء الانفس البريئة وبذل الاموال الطائلة واضاعة الاوقات الثمينة وفعلا فانه حصل ما بين عشية وضحاها على العقد الآتي :

الحمد لله وقع العقد بالرضى والاتفاق يوم ١٧ مارس ١٩٣٧ بين شوفور دوميز والسادة الطاهر ابراهم وعبد الله الاشهب ومحمد سعيد (من سكان الماتلين ومن الرعايا التونسية) والبير سابا (الفرنسي الجنسية) على الشروط الآتي ذكرها الموافق عليها جناب المراقب المدني ومدير الشركة :

١ ان يذكر على ظهر بطاقة العامل خاصيته ومعلوم اجره

٢ ان يكون سعر الساعات الزائدة على مقتضى الفصل السابع من العقد المشترك المؤرخ في ١٧ اكتوبر سنة ١٩٣٦

٣ ان تعقد لجنة مركبة من نائبين يمثلان العملة في ١٧ مارس لتنظيم العملة وتخصيصهم طبق الفصل الثالث من العقد المشترك المؤرخ في ١٨ جويليه سنة ١٩٣٦

٤ ان لا تؤخذ ادنى وسيلة زجرية ضد كائن من كان لاجل مشاركته في الاضراب

٥ ان يشرع من جديد في الخدمة يوم ١٨ مارس على الساعة الاعتيادية .

فكانت العملة تخدم بحزم ونشاط في جو ملؤه حسن الظن المتبادل مع مديري الشركة الى ان سمع الحبيب بوقطفه ان عدد عملة الخدمات المذكورة آنفا يربو على السبعة الاف. فاقبل اليهم مع خليط من الذين لا يعلمون ما يأتون وما يدعون طغام مثل النعام يتبعون اول ناعق وطفق يحمل الناس على تاسيس شعبة دستورية تابعة للديوان السياسي قادحا صنيع اللجنة التنفيذية بما اوتي من هجر الالفاظ وبذيء الكلام . وتكونت حينئذ شعبة دستورية ونقابية في آن واحد . فيا للعجب كيف يدخلون السياسة في النقابة ! ! !

ولم تمض الا ايام قلائل حتى تغيرت الطباع وحدث تشويش بخدمات شوفور دوميز المذكورة اعلاه واصبح العملة يتذمرون ويطالبون بتطبيق ما لا يوجد بالعقد المشترك الى ان كان اليوم الثاني من اوت الفارط حيث وجد الكاتب العام للنقابة الحالي مخالفا لمقتضيات العقود المشتركة . فلم يسع مدير الشركة الا اطراده لثمانية ايام حتى لا يعود لمثل هذا الصنيع . لكن هذا الاخير اسرع بالتخابر مع رؤسائه ببنزرت وجاءه الامر باعلان الاعتصاب اذا لم يرجعه المكلف بالخدمات حالا . . . وقدر ان كان المكلف غائبا فاعلن الاعتصاب . وفي مساء اليوم اقبل كوميسار بنزرت وانتج بحثه ان بعض التذمر ناشيء عن سلوك شاف الشركة المدعو ساكارو واعلم بذلك المراقب المدني .

فما كان من م. موت الا ان اتى لبلدة الماتلين وهناك وافق بمعية مدير الشركة نفسه على (١) اتخاذ وسيلة زجرية ضد الشاف المذكور

٢) وارجاع العامل الذي اطرد

٣) واعطاء الزيادة القانونية المعروفة « بالريل » والراحات السنوية حالا

ولم يبق لاخراج هذا العقد الى حيز الوجود الا موافقة الكاتب العام للنقابة عبد الله ابن سعيد غير ان هذا ابى وعمل بما اوصاه به بوقطفه وظن انه سيقاد الى المشنقة متى وضع خط يده فاخفق اذا .

وقضى العملة ليلتهم بجانب مركز الخدمة يشربون التاي ويغنون مصدقين ما قاله لهم بوقطفه ان الاجور مستمرة حتى ايام الاضراب - والانسان لحب الخير لشديد - فعند ذلك اعلمهم ناصح مشفق ان للحكومة الحق في مائتين وخمسين ميترو خارج مركز الخدمة لان تلك المنطقة محايدة وانه من فائدتهم الابتعاد عن مركز الخدمة لكنه اجيب من طرف اذناب بوقطفه ان التراب ترابهم وان لا حق للحكومة هنا لك .

فعند ذلك اتت كميونة مشحونة بالرمل تريد الدخول فاوقفها العملة وقالوا رؤساؤنا لا يريدون وقد اوصونا بالدفاع عن قضيتنا وعبثا حاولت السلط المحلية اقناعهم بالحجة والبرهان ان العقود المشتركة لا تمنع ادخال مواد الخدمة لانه انما يراد من الاضراب التحصيل على الحقوق لا احداث الخسائر الباهظة للشركات . . . . . لكنهم جعلوا اصابعهم في آذانهم واصروا على اتباع من لقنهم مبادىء التغطرس وكان ما كان من موت رجل صاحب عائلة متركبة من سبعة اعضاء وجرح اثنى عشر وحبس ثلاثة يذوقون الى الآن عذابا اليما في غياهب السجون .

ومن الساعة الحادية عشر اي بعد ما هدأ الروع وسادت السكينة اقبل بوقطفه (وهو في مأمن من الضرب حيث زال الاضطراب) ليرى شهيد تصديق الذين يبيعون القرد ويضحكون على مشتريه كما يقول المثل وجعل يجري بحثه باسم جريدة العمل . وهنالك كاد يحدث مقتلة ثانية لمعاكسته لرغبة رجال الدين والاهالي جميعا لانه ابى الا ان يدفن الفقيد بدون غسل وباثواب ملطخة بالدماء بل وكاد يدفنه بدون صلاة جنازة لولا تقدم الامام الخطيب سيدي محمد حجي وتلافيه الخطر حقنا للدماء :

وغادر بوقطفه بلدة الماتلين تاركا وراءه نساء تنوح واطفالا تصيح وشيوخا طاعنين في السن تسكب الدمع مدرارا وابرياء مسجونين وعملة منكسي الرؤوس غير محصلين على طائل

وما هي الا عشية او ضحاها حتى امر بوقطفه اذنابه في بلد الماتلين بجمع كمية من الدراهم للرملة الفقيد وابنائه وسرعان ما راينا العملة وغيرهم يقدمون المعاليم التي لا يستهان بها حتى اني ظننت ان المنكوبة ستجد ما يكفيها مؤونة التسؤل ويجعلها في مأمن من غائلة الجوع خصوصا وقد فتح بوقطفه اكتتابا لفائدة منكوبي الماتلين اسفر كما شاع عن ستة آلاف وخمسين فرنكا لا رملة المرحوم البشير سعيد واثني عشر الفا للجرحى وخمسة آلاف للمساجين كما انه فتح اكتتابا ثانيا لمنكوب شركة راس الساس جمع على ما شاع سبعة عشر مائة فمار اعني الاوقد اتتني كل من زوجتي الفقيدين واعلمتاني بانهما تريدان التماس المعونة من الحكومة لان القدر اليسير الذي اخذتاه من النقابة لا يزيد عن خمسمائة للاولى وثلاثمائة للثانية فتعجبت لذلك واستغربت ان تكون الايادي الاثيمة قد جالت فيما هو راجع لمن رشقهم الدهر بسهامه ورددت قوله تعالى ان الذين يأكلون اموال اليتامى ظلما انما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا .

« مطلع »

على هامش

مؤتمر المنشقين

استلفت نظرنا جملة قالها الدكتور الماطري كان صادقا جد الصدق فيها وان كان لم يعرها حضرات المؤتمرين جانب الاهتمام ولم تتفطن (نباهتهم) لمدى ما يشتمل عليه معناها من حقائق مرة اسيفة لو حللوها تحليلا كافيا على ضوء الحوادث الواقعة وعلى ضوء الخطة العملية التي انتهجها الديوان السياسي بعد المنفى قال الدكتور الماطري :

« ولكن مهما كانت الاقاويل فانني لا اظن ان الحكومة تفكر في الرجوع لسياسة الشدة لاسباب : اولها - موقف السياسة التونسية وموقف حزبنا الآن ليس فيهما ما يدعو لاتخاذ تلك السياسة »

اجل ! لقد صدقت يا دكتور فليس في موقف حزبكم الآن ما يغري الحكومة بان تتخذ معكم الشدة

وما الداعي لذلك بالله ؟

فلقد اعترفتم بأبدية الحماية

واعترفتم بالسيادة المزدوجة

واعترفتم بالاستعمار الرسمي ومددتم يدكم لمصافحته

وطلبتم « تحسين حالة الافراد المعمرين الذين لم ينجحوا » حسب تصريح كاتبكم العام الحبيب بورقيبة لم. فينو في اوت ٣٦ وضمنه في خطابه الذي القاه اخيرا بمؤتمركم العام

واعترفتم بالحقوق المكتسبة التي اغتصبها منا الفرنسيون طيلة الستة والخمسين عاما الماضية

واعترفتم بسياسة المشاركة واقلعتم عن سياسة المعارضة

واذن .. فما الداعي لان تقاومكم الحكومة وتسلك معكم سياسة الشدة بعد كل هذا الاستخذاء المزري ؟ فما اصدق المثل العامي عليكم القائل : « الدك في الجيفة حرام »

فاهنا يا دكتور و(ما تحطش في خاطرك) فالحكومة لا تفكر مطلقا في مقاومتكم ما دمتم قد القيتم امامها السلاح ورجعتم عن (التطرف الكاذب) .. (والاقوال الجوفاء) .. كالتشدق بالاستقلال الذي لا يمكن ان يتحقق (الآن ولا بعد الآن) حسب تصريحكم في خطابكم الذي القيتموه في مدينة سوسة في سبتمبر الماضي وكالتشدق بالتمسك بالسيادة التونسية الكاملة « في حين انه ينبغي تذكر ان تونس هي بلاد السيادتين » كما يقول الاستاذ الحبيب بورقيبة في (جريدة العمل التونسي) المؤرخة في ٣ ماي ٣٧

فالحكومة تسلك سياسة الشدة مع امثال الحاج مصالي ومفدي زكرياء وعلال الفاسي وامثالهم من الوطنيين الصادقين الذين لا يرهبهم الاضطهاد والارهاق ولا يفت في ساعدهم السجن والنفي ولا يرجعون عن مبداهم الذي عاهدوا الله والامة عليه ولو تفننت الحكومة في تعذيبهم وفتنتهم عما يعتقدون

اما انتم ...! فقد استرحتم من حيث يتعب المخلصون ....

محمد الحبيب شلبي

امعارضة ام مشاركة

ننقل هذه الكلمة عن العدد الثاني من جريدة العمل الصادر يوم ٥ جوان ١٩٣٤ لنقدم لقرائنا ميزانا وضعه القوم قبل اليوم للمعارضة والمشاركة حتى يمكن لهم اليوم ان يزنوا من اقوالهم الاخيرة موقفهم هل هو موقف معارضة ام موقف مشاركة . ولنا كلمة اخرى اردنا ان نرجئها حتى نطلع على اقوالهم في جريدتهم وسننشرها في العدد المقبل بسبب صدور جريدتهم بعد ايام من موعدها وهذا ما قالته « العمل » :

* * *

قد قرر الحزب الحر الدستوري في مؤتمره المنعقد في شهر ماي من العام المنصرم سلوك سياسة المعارضة تجاه الحكومة المحلية والاعراض عن نقيضتها سياسة المشاركة

وبما انه ظهر في هاته المدة شيء من الالتباس في فهم كنه السياستين راينا من المناسب ان نبين للقراء حقيقة كلتي السياستين والاسباب التي تلجيء الاحزاب لسلوك المعارضة او المشاركة والغايات التي ترمي اليها كلتاهما

لكل حزب سياسي برنامج يروم تنفيذه او ارغام الحكومة على تنفيذه فاذا ظهر لها ان ذلك البرنامج يتفق في الاصول والمبادي مع سياسة الحكومة وموقفها الاجتماعي تجاه الامة ولا يختلف مع تلك السياسة الا في الفروع والجزئيات يتعين على ذلك الحزب ان يتخذ سياسة المشاركة ليرشد الحكومة لما يغيب عنها ويعينها على تنفيذ اصول برنامجها التي هي اصول برنامجه .

اما اذا كان لذلك الحزب برنامج مبني على اصول ومبادي تخالف على خط مستقيم المبادي المقامة عليها سياسة الحكومة اي ان الفرق بين نظرية الحزب ونظرية الحكومة ماس بجوهر النظريتين فلا يمكن لذلك الحزب الا سلوك سياسة المعارضة .

فاذا طبقنا هاته القواعد على الحالة الراهنة بالمملكة التونسية نجد ان الحكومة تراعي في سياستها وجود عنصرين متساكنين العنصر التونسي والعنصر الاجنبي متخذة تجاه هذه الحالة سياسة تفضيل العنصر الاجنبي على العنصر التونسي فتمنح الاول حقوقا متسعة وتضيف لها امتيازات فوق الحقوق وتحرم الثاني من جزء وافر من حقوقه حتى يفشل في ميدان الكفاح الاجتماعي وهي السياسة المعبر عنها بسياسة التفوق

ولا يخفى على ذي بصيرة ان الغاية ترمي اليها هاته السياسة او النتيجة التي تحصل منها هي القضاء على العنصر التونسي لفائدة العنصر الاجنبي وهاته النتيجة هي ما يعبر عنها السياسيون بقولهم ان سياسة التفوق الفرنساوي تؤول الى ادماج التونسيين في الفرنساويين .

فاذا سلك حزب سياسي سياسة المشاركة فلا شك انه راض بتلك الصاعقة ومقبل عليها اما اذا كان لا يرتضيها بل يريد الوصول الى نقيضتها يتحتم عليه سلوك سياسة المعارضة

يعلم جميع القراء ان الشعب التونسي اظهر في جميع المواقف اشد التمسك بميزته معلنا للملا ان له شخصية بارزة لا يريد استعاضتها بغيرها وانه مهما شعر بعمل تريد الحكومة القيام به وفيه مس لتلك الميزة قام في وجهها كرجل واحد مطالبا اياها باحترام ما تروم العبث به

اذا سلم القاري ان هذا الموقف هو حقيقة موقف الشعب التونسي فلا اخاله الا معترفا بتحتم سلوك سياسة المعارضة على كل حزب يدعي انه يترجم عن احساسات هذا الشعب ورغائبه وهو المسلك الذي اخذ على عاتقه سلوكه الحزب الحر الدستوري التونسي بعد تطهيره ممن لا يفرقون بين السياستين ولذلك لما دعتنا الحكومة لمشاركتها في اللجنة الاستشارية للبحوث والاصلاحات التونسية اجبناها بعدم امكان القبول لاننا رأينا من اعمالها الاخيرة ان جوهر سياستها لم يتغير وانها لا زالت تعمل في منطقة تفوق العنصر الفرنساوي على العنصر التونسي ولنذكر على سبيل المثال لجنة اخرى شكلتها اخيرا الحكومة لتعرض عليها لوائح النصوص التشريعية قبل ابرازها للخارج فان جميع القراء عاينوا على صفحات الجرائد اسماء اعضاء تلك اللجنة هل وجدوا من بين تلك الاسماء اسم عضو تونسي ؟ ايعقل ان نغتر بما تدعيه الحكومة من انها سالكة سياسة المشاركة بينما نشاهد اعمالها تخالف هذه المزاعم . فان القوانين التي ستعرض على تلك اللجنة قبل البت فيها انما هي قوانين معمولة لتطبق على التونسيين كغيرهم كيف نقبل انها تحرر وتنقح على يد الفرنسويين فقط فان هذا الامر لا يقبل سياسة مشاركة ترمي للغايات المبينة سابقا

مؤسسة اقتصادية جديدة

علمنا ان بعض الوطنيين العاملين من اخواننا الجرابة الذين يمثلون بحق عنصر النشاط الاقتصادي النافع الصامت في البلاد قد توفقوا الى تأسيس شركة تجارية وطنية مساهمة من نوع الشركات الخفية الاسم للتجارة في القهوة

ويسرنا ان يكون القائمين بالمشروع من الذين اشتهروا بالثقة والنشاط والعمل وتوافرت فيهم سائر شروط النجاح اللازمة على الاخص للمشاريع الاقتصادية ويكفي ان نذكر منهم وطنينا المفضال الغيور الشاب النشيط السريد الشاذلي بن عاشور التاجر الشهير ورئيس نقابة التجارة الحرة فان في وجود امثال هذا الفاضل الغيور على رأس المشروع اعظم كفيل بنجاحه وازدهاره بحول الله . ولذلك ندعوا مواطنينا الافاضل الاقبال على المساهمة في الشركة الجديدة وتعضيد القائمين بها واعانتهم على وضع لبنة متينة في هيكل الاقتصاد الوطني الذي خربه النفعيون واصحاب الغايات وضحوا به وبازدهاره في سبيل السياسة والمصالح الخاصة

مدير الجريدة وصاحب الامتياز

محمد المنصف المنستيري

مطبعة - الارادة - تونس

الواقع خلاف ما تدعون يا قوم

اذا كان الدهر ابا العجائب فالبلاد التونسية ارض ميلادها وموضع ظهورها للوجود . بعد الحرب الكبرى وفي العهد الاخير بدأ الاستعمار يسمعنا نغمة جديدة وكلاما غريبا عجيبا ما كان يسمعنا اياه من قبل فتارة يقول « نحن وانتم مرتبطون الى الابد » وتارة يقول « تونس بلد جديد لا جنسية به » واخرى يدعي السيادة المزدوجة على هذه المملكة التي احتمت بهم واونة « يتكلمون عنها كمستعمرة الحقت بممالكهم » ولا عجب ان يصدر هذا وامثاله من فم الاستعمار اذ لا تخفى علينا نواياه نحونا . وانما العجب كله ان تلوك بعض الالسن التونسية هذه الجمل المؤدية التي تدل دلالة صريحة على الامتزاج والابتلاع من غير اعتراض ولا انكار بل ربما وقع الاعتراف ببعضها كامر لا شك فيه

ونحن لا نروم في هذه العجالة ان نبين بطلان تلك الاقوال والادعاءات ولا اقامة الحجج على منافاتها لمعاهدتي باردو والمرسى ولا لمخالفتها للمنطق الصحيح وايضا حتى لتصرفات الدهر وتقلباته

(الارتباط الى الابد)

«نحن وانتم مرتبطون الى الابد» هذا القول لا يستطيع ان يقوله الحامي وحده ولا الحامي والمحتمي معا لان تصرفات الدهر فوق اقوال وامال الجميع ومن تجاسر وقاله فقد عرض نفسه لسخرية الايام

تقفون والفلك المحرك دائر
وتقدرون فتضحك (الايام)

(تونس لا جنسية لها)

ينكرون جنسية الشعب التونسي فيقولون ان « تونس بلد جديد لا جنسية به » نكران جنسية الشعب التونسي قول بديهي البطلان . يكذبه الواقع المشاهد للعيان . اذ الامور المكونة للشعوب كلها متوفرة لديه . فمن دين وجنس ولغة الى عوائد واخلاق . فالبربر الذين هم سكان البلاد الاصليون . والعرب الذين اتوها فاتحين . والترك الذين قدموا اليها منقذين . امتزج بعضهم ببعض امتزاجا فرديا واجتماعيا منذ مئات من السنين بسبب وحدة الدين التي ادخلتهم في بودقة واحدة فصاروا جميعا عربا مستعربين لغتهم واخلاقهم عربية ودينهم الاسلام . وادل دليل على صحة ما قلناه هو انك اذا بحثت المملكة التونسية اليوم من شمالها الى جنوبها ومن غربها الى شرقها لا ترى بين اهلها اختلافا في اللغة والاخلاق والعوائد وان فتشت على عناصرها الثلاث فهيهات هيهات ان تظفر بعائلة واحدة متسلسلة من عنصر واحد من تلك العناصر فامتزاج ثلاثتها هذا الامتزاج منذ احقاب طويلة كون شعبا متحدا هو الشعب التونسي الحاضر بجنسيته التونسية . وهكذا تتكون الشعوب والاجناس في جميع الاقطار منذ بدء الخليقة حسبما اخبرنا به التاريخ الصادق

(دعوى السيادتين)

« يدعون السيادة المزدوجة على هذه المملكة التي احتمت بهم » صحة هذه الدعوى او بطلانها يتوقف على تصورها اولا وتصورها بين المملكة التونسية المحمية والجمهورية الفرنساوية الحامية من الامور الغير الممكنة لاستحالة الجمع بين الحماية والاعتداء لان السيادة على الممالك والشعوب معناها ملك البلدان وتابعية السكان وهذا لا يحصل الا للامور ثلاث اما الاقامة بارض منذ عرف التاريخ. او استيلاء امة على غيرها اثر حرب طاحنة وامتلاكها بالقوة . او شراء مملكة ارضا من مملكة اخرى كما وقع في القرون الاخيرة بين بعض الممالك الاروبية في القارة الامريكية

ولا شيء من هذا او ما يشبهه يوجد في علائق فرنسا مع تونس لان علائقهما نشأت عام ١٨٨١ بمعاهدة التزمت بها الجمهورية الفرنسية بحماية المملكة التونسية وبمقتضاها حجرت الحكومة التونسية على نفسها تعاطي جميع شؤونها الخارجية الا بواسطة الحكومة الفرنساوية ثم في خلال عام ١٨٨٣ الحقت هذه المعاهدة بمعاهدة ثانية التزمت بها الحكومة التونسية ان تجري ما تشير به عليها الحكومة الفرنساوية من الاصلاحات والتراتيب التي يقتضيها العصر الحاضر بجميع الفروع الادارية والعدلية والمالية . وبقطع النظر عن اعتبار الظروف والاحوال التي عقدت فيهما هاتان المعاهدتان وما قيل ويقال في شأنهما فالامة التونسية او بعبارة اخرى الباي الذي هو الرئيس الاعلى للامة لم يتنازل قيد انملة عن سيادته وانما بموجب المعاهدتين المذكورتين اباح للجمهورية الفرنساوية احتلال مملكته احتلالا عسكريا موقتا وجعل لها حق مباشرة الامور الخارجية بالنيابة عنه وحماية رعاياه في الممالك الاجنبية والتزم لها باجراء ما تشير به عليه لصالح مملكته وقبل بمراقبتها لهاتيك الاجراءات . وهذه المراقبة هي التي تسرب منها ما نشكوه اليوم من طغيان حكومة الحماية وبعبارة اصح مراقبة الحماية على حكومة البلاد الشرعية وابتلاعها . لانها عوض ان تقتصر على ما توجبه المعاهدة من الارشاد والمراقبة باشرت التصرف واقصت عنه التونسيين بصورة يصدق عليهم فيها قول القائل

لم يبق شيء من الدنيا بايدينا
الا بقية دمع في مآقينا

(تونس كمستعمرة)

« يتكلمون عنها كمستعمرة الحقت بممالكهم »

لا لزوم بعد البيان المتقدم عن عدم امكان تحقيق السيادة المزدوجة او المشتركة بين الحامي والمحتمي ان نتكلم عما هو اولى بعدم الامكان من انفراد الحامي بالسيادة وانتزاعها من المحتمي التي كانت له بلا منازع قبل الحماية غير انه بقي علينا ان نتكلم على ما تعجبنا منه في طالعة هذا المقال ونجعله خاتمة له

(الخاتمة)

يؤلمنا وايم الحق ان نقرأ او نسمع ان البعض من اخواننا في الدين والوطن يكتب او يخطب بما يؤيد دعوى السيادة المزدوجة على ما فيها من الاعتداء على الذاتية التونسية والقضاء على الغاية الوطنية والاماني القومية مما لا تخفى خطورته على احد فاخري المحامي البارع والطبيب الماهر ولكي لا نرمى بالتحامل والافتراء نضع امام انظارك ايها القاري الكريم نص العبارات المتعلقة بهذا المعنى التي نطق بها امام الجمهور كل من الاستاذ بورقيبة والحكيم الماطري معزوة للمصادر التي نقلناها منها

« حيث ان احداث عدلية مزدوجة بالبلاد التونسية كان الغرض منه في الاصل حفظ السيادة المزدوجة الفرنساوية والتونسيه المضمن اشتراكهما في معاهدات الحماية » ه « من ضمن عريضة الحزب »

« الزهرة » عدد ٨٧٩٠ في ٨ جويلية سنة ١٩٣٦

« كما ان الشيخ الثعالبي لا يصادق على السيادة المزدوجة ولا يعترف بها مع ان هنالك نصوصا صريحة في معاهدات الحماية تقضي بسلوك تلك الطريقة وطلبنا يقتصر على احترام تطبيق تلك النصوص » ه

« من خطاب الحكيم الماطري بسوسة »

« الزهرة » عدد ٤٤٥٩ في ١٨ سبتامبر سنة ١٩٣٧

لست ادري ما الداعي لرئيس الديوان السياسي ولكاتبه العام ان يركبا هذا المركب الخشن فيؤيدا هذه الدعوى المبطلة دعوى السيادة المزدوجة وما هي المصلحة التي تراءت لهما في اثباتها حتى يجهدا انفسهما في تلمس الحجج والدلائل عليها وهي مفقودة فيقعان في الاغلاط الفادحة كما قد رأيته ضمن ما نقلناه عنهما بلفظه .

فمعاهدتا الحماية لا شيء فيهما مما ذكره الحكيم لا تصريحا ولا تلميحا . ومحكمة التريبونال « المشار لها في عريضة الحزب بكلمة عدلية مزدوجة » لم يكن الغرض من احداثها حفظ السيادة المزدوجة كما ذكر بل وقع انتصابها عوضا عن المحاكم القنصلية التي كانت من قبل وذلك بصريح امر احداثها وبما وقع بعد من المفاهمات السياسية بين الحكومة وبين الحكومات صاحبات الامتيازات للموافقة على ابطال محاكمها القنصلية بتونس والرضى بمحاكمة رعاياها امام محكمة التريبونال المحدثة لهذا الغرض وحده وآخر تلك الحكومات موافقة على ابطال محكمتها القنصلية هي حكومة ايطاليا . وما ذكرناه كله مثبت بالوثائق الرسمية . على انه من الغلط ايضا ان يدعي ان بالبلاد عدلية مزدوجة اذ ليس بها الا عدلية واحدة تحكم باسم امير البلاد وحده وعدلية فرنساوية تحكم باسم جمهوريتها انتصبت بصفة استثنائية عوضا عن المحاكم القنصلية، وفي الحكم باسمين مختلفين من محكمتين مختلفتين دلالة واضحة على عدم الامتزاج. مع انه لو صح ان يقال مع ذلك ان هنا عدليتين مزدوجتين للزم عليه ايضا ان يقال ان تركيا وبمصر قبل الغاء الامتيازات القنصلية عدليات مزدوجات لقيام محاكم بهما وتشذ عدد الدول الاجنبية هناك ولم يقل به احد . ورحم الله ذا الفكر الثاقب والرأي المصيب وزير العدلية التونسية خير الدين فانه كان يرى من العبث ان يقال العدلية التونسية لان هذه الصفة معلومة بحكم الوضع فلا يحتاج لذكرها ولذا اقتصر رحمه الله تعالى على كلمة « وزارة العدلية » المرتسمة بمدخل مركز الوزارة اين كان يباشر مهامها ايام وزارته

فكل ما قاله الديوان السياسي بشأن هذه القضية وما قدمه من الحجج والبراهين لصحة قوله هو على هذا النمط من الوهن والضعف ولا يسعنا المقام في هذا التحرير ان ناتي على تفنيدها حجة حجة وبرهانا برهانا فلنكتف الآن بما تقدم وليقس ما لم يقل

علي كاهية

« الارادة »

لسان الحزب الحر الدستوري التونسي
تصدر يوم الاربعاء من كل اسبوع

الاشتراكات
ثلاثون فرنكا في السنة

يا لله للجامع

جامع الزيتونة العظيم له صيته البعيد في سائر البلاد الاسلامية وهو معتبر بحق الكلية الكبرى في الشمال الافريقي فحري بالامة والحكومة ان يعملا العمل الجدي في سبيل تحسينه وترقيته بما يناسب روح العصر مع ملاحظة وضعيته الاصلية . وان نشر التعليم والعمل على ترقية اساليبه مما اتفقت عليه جميع امم العالم اليوم وان مقاومة العلم والتعليم لهي احط درجة يتسفل لها انسان اليوم

ولقد كنا سمعنا وسمع الناس اجمعون ان اهل الجامع كلهم هبوا للمطالبة بتنظيم الجامع وترقيته طالبين اقرار النظم التعليمية الجاري بها العمل اليوم في سائر الكليات والمدارس الثانوية في حق المدرسين باعطائهم سائر الحقوق وعليهم جميع الواجبات التي لزملائهم من المدرسين . وفي جانب الطلبة بتقرير نظمهم وتراتيبهم والاعتناء بهم كسائر الطلبة في بلاد العالم المنظم . ومن جهة تراتيب التعليم واساليبه كسائر التراتيب والاساليب التعليمية الجاري به العمل في جميع بيوت العلم . وذلك بتشكيل لجنة من المباشرين للتعليم بالجامع وبالمدارس الثانوية تسن الترتيب الملائم لهذا المعهد والملائم لروح العصر التعليمية . وان يكون العنصر البارز في هاته اللجنة الهيئة العلمية وبينما ظن الناس ان الجو بدأ يتهيأ لتنفيذ هاته المطالب وصرح جناب المقيم العام بتصريح مطمئن حول الجامع وثقافته ونية الحكومة اذا بالادارة التونسية تهيء سبيل اضعاف التعليم الزيتوني وقبر اهل الجامع والقضاء على جميع مطالبهم العادلة وذلك باحالة الجامع على الاوقاف باعتباره من الشعائر الدينية وجعل ما تدفعه الحكومة له اعانة تقدمها لادارة الاوقاف البائسة لتعين بها الشعائر الدينية والاعمال الطائفية . فهل هذا هو جواب الحكومة على مطالب الجامع ؟ وهل هذا مبلغ اعتناء حكومة الحماية بالثقافة العربية ؟ ام هل هنالك شيء بيت للجامع واهله وثقافته ؟ ان الرأي العام لفي حيرة عند ما تساوره هاته الظنون !

تعسف الاستعمار حتى في المطاردات

على اثر هجرة صاحب السماحة السيد محمد امين الحسيني مفتي فلسطين الاكبر وزعيمها الى لبنان سعت السلطة الانكليزية لدى الحكومة الفرنسية لمنع بقاء سماحته في سوريا ولبنان وقد أصرت بريطانيا اصرارا شديدا على طلبها هذا وزادت عليه بأن لا تمكن فرنسا سماحته من السفر الى أية بلاد عربية أو اسلامية وان يرحل لاوروبا ولما اتصل هذا النبأ بالهيئات الاسلامية في القاهرة سارعت بالابراق الى المراجع الحكومية والصحافة في فرنسا ولبنان طالبة باصرار ضمان الحرية التامة لسماحته في مقامه بسوريا ومنها جمعية الشبان المسلمين وجمعية الهداية الاسلامية والاخوان المسلمين وقد بادرت اللجنة الفلسطينية العربية بالقاهرة الى ارسال البرقيات الى الوزارة الافرنسية ووزارة الخارجية وصحف باريس والمفوض السامي الافرنسي ببيروت وصحف لبنان وسفير فرنسا بالقاهرة تشكر أولا حسن الوفادة التي لقيها زعيم فلسطين الكبير في لبنان والمطالبة باعطائه الحرية في بر الشام ليختار مكان اقامته كما يريد بلا ضغط ولا اجبار كما ابرقت اللجنة بما جرى الي مولانا ظفر علي خان الزعيم الهندي في لاهور ليبلغ مسامع الهند هذا الموقف مع الاحتجاج على كل محاولة لمضايقة السيد امين الحسيني وابرقت اللجنة بمثل ذلك الى اخواننا العرب في اميركا . وأبرقت اللجنة التنفيذية السورية الفلسطينية بمصر بما يماثل ذلك الى فرنسا ولبنان الخ

اسبوع مقاومة الخمر

عمل هام تبتكره جمعية الشبان المسلمين

لا تفتأ جمعية الشبان المسلمين التي نالت رضا الشعب لما قامت به من جليل الاعمال وصالح الافعال مما يدعوا للاغتباط فلا يزال الشعب الكريم يذكر لها المسامرات المفيدة ذات المغزى السامي والمثل العالي التي قامت بها في شهر رمضان وبهذا العمل قد بدأت في تحقيق ما اسست من اجله وانشئت من جرائه وقد قامت قبل بدروس ليلية لتثقيف العامة اللسان العربي المبين وتعليمهم مبادي دينهم الحنيف وهي لا تنفك تواصل سعيها في القصدين رغما عما يشاغب به المشاغبون وينعق به الناعقون من دعاة التفريق ومحبي الرئاسة وعلاوة عما اسلفت ستضيف لصفحة حسناتها صفحة اخرى سيديها الرجال المخلصون الذين اخذوا على عاتقهم تسيير هذا المشروع والتضحية في سبيله بالنفس والنفيس

وتلكم الصفحة البيضاء هي اسبوع مقاومة الخمر ياله من عمل مفيد يدرأ عن الشعب داء طالما نخر عظامه واثقل كاهله

وهذا برنامج الاسبوع يبتدي من ٢٥ رمضان

برنامج اسبوع مقاومة الخمر

(١) مكاتبة الائمة واصحاب الصحف والمجلات ورؤساء الجمعيات ليحاضروا ويخطبوا وينشروا

(٢) طبع نشرة في مضار الخمر - دينيا وطبيا - وفيها مطالب المؤتمر

(٣) محاضرات في المقاهي في مضار الخمر

(٤) محاضرة في الموضوع نفسه بواسطة الراديو

(٥) سلسلة مقالات باسترسال تبتدي من اول يوم في اسبوع مقاومة الخمر

(٦) وفد لمقابلة جلالة الملك في تطبيق امر منع شرب الخمر

الشاذلي النيفر

القلعة الصغرى

الى جناب الرئيس الجليل الوطني الصميم الداعي لله الناطق بكتابه سيدي عبد العزيز الثعالبي الزعيم الاوحد حرسه الله بعد اداء التحية والسلام اللائقين بسمو المقام فان هيئة شعبة القلعة الصغرى قد اجتمعت يوم الجمعة مساء الخامس والعشرين من شعبان بمحضر السيد محمد بن عبد الغني وبعد البحث والمداولة فيما يخص الحركة الوطنية من حيث الحوادث الاخيرة قررت بالاجماع الالتفاف حولكم والتأييد لما انتم قائمون به في القضية التونسية كلل الله مساعيكم بالنجاح وينكرون ما اتادوما يأتونه اضدادكم من تضليل واضلال والباس وخداع جعل الله نصيبهم الخذلان ويرجون من سماحتكم نشر هذا واعلان كلمتهم للملا حتى يعلوا الحق ويخفق الباطل ويحق الله الحق ويبطل الباطل ولو كره المجرمون وختاما تقبلوا سيدي احترامات القلبية قرره هيئة شعبة القلعة الصغرى في المجمع اعلاه

امضاءات : كثيرة

رد على السيد الطاهر بن عمار

من نقابة الفلاحين

اتصلنا من النقابة الصناعية للفلاحين التونسيين بالكتاب الآتي راغبة منا نشره وتلبية لهذه الرغبة ننشره فيما يلي :

الى جناب مدير جريدة الارادة المرغوب من فضلكم نشر ما يلي على صفحات جريدتكم الفيحاء ولكم الشكر سلفا

رد على السيد الطاهر بن عمار

رئيس الحجرة الفلاحية التونسية الشمالية

قد طالعنا بلاغكم الذي نشرتموه يوم ٢٨ اوت فنحن نسمح لانفسنا ان نلاحظ لكم انكم ما شعرتم بوجودكم الا مؤخرا او بعد فوات الوقت وكما يقول المثل الصيف ضيعت اللبن . ولما كنتم لم تعملوا شيئا في الوقت المناسب فقد راينا من واجبنا المفروض ان ناخذ على عاتقنا القيام باشتراعات عديدة ومتكررة وان نوالي مساعينا لدى م. ارمان قيون حتى لقد اثرنا لدى السفارة العامة وجوب اذاعة بلاغ رسمي يتضمن لاول مرة اخبار الجمهور بصفة عامة والفلاحين بصفة خاصة بالقرار الاسيف الذي كان لكم ضلع كبير في ابرازه وقد اعتدنا من جانبكم المبادرة الكبرى باذاعة الفوائد الحقة او الباطلة والتي لا يستطيع ان يقدرها حق مقدارها الا علام الغيوب - التي تحسبون نفسكم قد تحصلتم عليها لمصالح الفلاحين فتطلعون علينا بالبلاغات العديدة لاعلام الناس بهذا الفوز المبين - اما في هذه المرة فقد انتظرتم ١٦ يوما كاملة لتبدوا حراكا ولم تنبسوا ببنت شفة الا عند ما نزل عليكم معصار المساعي التي قدمنا بها احتجاجاتنا المتوالية فعندئذ عزمتم او بالاحرى رضختم لنشر ذلكم البيان العجيب الغريب من عدة وجوه - فاول سؤال يتبادر الى الذهن هو انكم من غير شك قد استدعيتم الى اجتماع يوم ١٢ اوت في اجل كاف ومع بيان نوع المسائل التي ستطرح على بساط المناقشة الامر الذي سمح لكم ان تتبينوا جيدا ان هناك مسألة سيقع الخوض فيها اما اهمية راسية للفلاحين التونسيين ولها خطرها في عموم اقتصاد البلاد ولا يمكن ان تقدر انكم لم تدركوا جيدا انه كان ينبغي لكم بل كان من المتحتم عليكم ان تتحصنوا بنصائح الذين يهمهم الامر اولا وبالذات واعني بهم الفلاحين وما علمتم ان منصب الرئاسة ينبغي ان يجعلكم فوق سفاسف القشور وحزازات الاشخاص ونزعات الاحزاب . لو ادركتم ذلك لسمح لكم في صورة الحال ان تربطوا حبل الاتصال مع جمعية الفلاحين التونسيين ومع نقابة الفلاحين التونسيين ومع عدة تشكيلات اقتصادية بالعاصمة والجهات التي يهمها كالها بصفة مباشرة وفي المقام الاول ابقاء احكام الامر العلي الصادر في ٢ اكتوبر ١٩٣٤ وكان نجم عن هذه المفاوضات والاستشارات انوار ساطعة تستطيعون بها زيادة في نفوذكم كان يسدي اليكم اجل الخدم اثناء المفاوضات ضمن اللجنة

ولكنكم بشر من غير شك وقد خلق الانسان ضعيفا والعظمة لله وحده ولما كنتم غير معصومين فنحن نعلم ان ذنبكم الاصغر هو الضغينة التي تحملونها في قلبكم لجميع التشكيلات الفلاحية - ونحن نكرم عليكم هاهنا بان لا نذكر هنا الاشتراعات العديدة والواضحة المعنى التي قمتم بها مرارا وتكرارا في هذا الموضوع من حذف الاعانة الممنوحة لجمعيتنا وابطال الاشتراك بجريدتنا وطرد جمعيتنا من محلات الحجرة الفلاحية الى غير ذلك من الاعمال التي نغض الطرف عنها ونمر بها مر الكرام. غير انكم لما كنتم تتقدمون لدى المراجع العليا بعنوان كونكم رئيس الحجرة الفلاحية فقد كان من المنطق ورجحان العادة ان تتفضلوا على الاقل باخذ اراء اولئك الذين رفعوكم الى دست رئاستكم والذين تحتقرونهم اليوم من كرسي علياءكم . ومع ذلك فانكم لم تستشيروا اعضاء الحجرة الفلاحية واذا صدقنا ما يتفوه به بعض زملائكم فان الاجماع هيهات ان يتحقق ضمن مجلسكم في معنى الموافقة على موقفكم وخصوصا من حيث نتائجه التي هي بلاء مستطير ولو انكم تزودتم بالارشادات الثمينة والوثائق الغالية لكنتم من غير شك البلتم البلاء الحسن لفائدة الفلاحين التونسيين ولكتب لكم نجاح اسعد حظا

ولكنتم اولا وبالذات انرتم مسالة اللجنة الاقتصادية الدائمة التي كان احدثها م. بيروطون والتي يظهر انها ادركها النسيان منذ ايجاد النظام الجديد . ان هذه اللجنة هي التي ولدت امر ٢ اكتوبر ١٩٣٤ وهي التي استفاد منها الفلاحون التونسيون عدة مشاريع اخرى طيبة الثمرة دانية القطوف . على انه لم يأت اي نص فيما نعهد بالقضاء على وجود تلكم المؤسسات فكان عليكم حينئذ ان تستندوا على المبادي الاولية التي توجب اعتبار كفاءة المؤهلات وقوة اضطلاعها بالنظر في المسائل للتحصيل على جعل مصير الامر راجعا الى اللجنة المذكورة حتى تتولى هي بنفسها فصل القضاء فيها وانكم لو فعلتم لما امكن لتلك اللجنة ان تسفه نفسها بنفسها وان تنقض غزلها بيدها وان تحل اليوم ما ابرمته بالامس ولاستحال عليها ان تنكر الفكرة الكريمة والغاية الشريفة التي ترأست ولادة ذلك الامر العلي المهم . ولو احيل النظر في امر ٢ اكتوبر ١٩٣٤ الى هذه اللجنة لكانت المفاوضات تدور في جو غير هذا الجو وتجري في بيئة غير هذه البيئة اعني بيئة اقرب الى موالاتنا واميل الى اسعافنا واكثر تشربا بالمبادي البشرية

ولكن من الواضح الجلي انكم لا تستطيعون النظر في كل شيء اذ لم يجعل الله لامريء من قلبين في جوفه واعني بذلك انكم لا تستطيعون الجمع بين رغبتكم في موالات الحكومة والسهر على مصالح زملائكم الفلاحين والآن فلننظر في الحل الذي وقع اتخاذه فقد لخصتموه في نقطتين :

اولا ابطال اللجان التحكيمية

ونحن نتساءل حقا عن الاسباب التي دعت الى الموافقة على اقتراح من هذا القبيل . لاشك انكم تعلمون كما نعلم نحن الفوائد والمحاسن المنجرة من هذه اللجان المتركبة من رجال منصفين يسلكون في احكامهم اجراءات مرنة لينة وينظرون في المسائل بروح التفهم المفعمة بالاعتبارات التعاونية والاقتصادية البحتة. وقد تأتى لهم في مدة وجيزة ارجاع الثقة وبعث روح الانتاج في نفوس الفلاحين التونسيين واقرار العلاقات المشبعة بروح الصفاء بين المدينين الفلاحين والدائنين .

فعوض هذه المؤسسة المطابقة احسن مطابقة لحالتنا قد تقدمتم بالرجوع الى المحاكم العادية ولا فخر . على ان هذه المحاكم المتركبة من حكام منصفين ومن قانونيين افاضل لا يمكن لها ان تحيد قيد انملة عن دائرة القانون الضيقة المنوط لمهدتها تطبيقها . ثم أتت لجنة ١٢ اوت تفتح لتلك المحاكم فتحة صغيرة في الباب وهي ان تكون مخيرة ("لا مجبورة" كما تزعمون في بلاغكم) ان تسعفنا باجل لا يزيد عن سنة - كما قلتم - مع ان البلاغ السفيري يقول انه « يمكن تمديده الى عام » ثم جاء الامر فايد البلاغ السفيري بالنص الصريح . فمن نصدق ياترى ؟ ومما زاد الطين بلة ان هذه « المزية » معلقة - بنص بلاغكم - على شرطين صريحين يحرمان من تطبيقهما عددا كبيرا من الفلاحين التونسيين . وينبغي لنا ان نضيف الى ذلك ان الوثيقة التي نشرتموها قد اهملت شرطا احترازيا ثالثا اتت به البلاغات الرسمية وصورته ان الفلاح يجب ان يكون معترفا له بحسن النية . ونحن نعتقد انكم الفيتم هذا الشرط من بلاغكم بناء على غلط قد صدر منكم على حسن نية من غيرشك ......)

هذه هي الحالة التي ارتضيتموها والتي تحاولون تبريرها والدفاع عنها بقدر ما اوتيتم من حول وطول لقاء مزاعم جريئة لا يصدقها احد غيركم قط .

ونحن نودنا ان نتحدث عما اجمعتم عليه من تقابلكم جميعا بالسفارة العامة - معشر اعضاء اللجنة - في شهر سبتمبر سنة ١٩٣٨ للنظر في امكان اسعاف الفلاحين بآجال جديدة اذا اقتضت الحال ذلك . ومن السهل علينا ان نرى من الآن ما هو الحزم الخارق للعادة وشدة الشكيمة اللذان تستعملونهما لتتحصلوا لمنوبيكم على حلول واضحة وجدية..

هذا وانتم قد علمتكم التجارب مقدار نكران الجميل الذي هو شان البشر ....

فلا تتعجبوا حينئذ من انه بالرغم عن مزاعمكم فان اغلبية الفلاحين التونسيين يصرحون في شي، من الجرأة ان جلهم متروك على الغارب وان شؤونهم موكلة الى المشيئة والسلام

الرئيس

عبد الرحمن الباجي

مشاكل فرنسا في تونس

الحالة المعقدة المطلوب من المسيو سارو معالجتها

لندره - جاء من تونس ان بنزرت المحطة البحرية الفرنسية القائمة على حراسة الممر الضيق بين افريقيا الشمالية وجزيرة صقلية الايطالية اكتسبت اهمية جديدة واستوقفت الانتباه العام بتعيين م. سارو حاكما اعلى لممتلكات فرنسا الافريقية الشمالية

فالمأمول ان مساعيها ستزول بحكمة هذا الحاكم البارع وتحسن احوالها السياسية والاقتصادية لان تعيينه على ذلك ان فرنسا لا تقصد القضاء على العنصر الموجود المذهب السائد في تونس بل التعاون على ترقية البلاد المادي والادبي مع احترام التقاليد والعادات المحلية

كيف ظهرت الحركة الوطنية في تونس

منذ عام ١٩٢١ ظهرت حركة في البلاد تسعى لاستقلال تونس التام . وقد بداها الشيخ عبد العزيز الثعالبي فاشار بايجاد دستور يكون فيه للتونسيين اكبر نصيب ودعا حزبه باسم « الحزب الدستوري » ولكن الحكومة قررت فيما بعد ان هذا الحزب غير قانوني ونفت زعماءه الى الخارج

فلما عين - المقيم العام - الحالي م . قيون في مارس من العام الماضي شرع يمشي بمقتضى تعليمات من باريس على سياسة لطيفة رحيبة فاذن للمنفيين بالعودة الى وطنهم . وللحال اتسعت الحركة واصبح اعضاء الحزب الدستوري يبلغون الان مئات الالوف

انقسام الحزب الدستوري على نفسه

ولما عاد الشيخ عبد العزيز الى تونس في اوائل هذا العام استقبله اربعون الف تونسي ولكن اساليبه لم تكن مطابقة لميول شبان الحزب فانقسم الاعضاء بسبب ذلك الى قسمين كل منهما معارض للسلطة الاجنبية . وما عتم الفريقان ان لعبت بينهما العصي ولعلع الرصاص فوقع بعض القتلى .

الاضطرابات الاخيرة واسبابها

اما العوامل التي ادت الى الاضطراب الاخير بين الاهالي التونسيين فكثيرة . وقد كان مجموعهم سنة ٩٣١ مليونين و٢١٥ الفا و ٣٩٩ نسمة في مقابل ١٩٥ الفا و٢٩٣ من الاروبيين

فاضطرابات العرب في سوريا وفلسطين وتبدل الحكم في مصر اثرت في التونسيين بينما المصاعب التي خلقتها قوانين العمال الجديدة افضت الى مشاغبات وكان اعظم هذه المشاغبات في مارس الماضي اذ قتل ١١ عاملا من المضربين عن العمل في مناجم الفوسفات ومشاعبة مرفاء تونس

ثم ان جفاف الطقس وما تلا ذلك من محل المواسم زاد الطين بله . واخذ البدو يهجرون الاراضي القاحلة في الجنوب ويزحفون الى الشمال فاضطرت الحكومة الى انشاء مخيمات لاسعاف هؤلاء المهاجرين قرب المدن وماعتمت هذه المخيمات ان صارت مراتع الدعايات السياسية

عدد الاجانب في تونس

وكذلك في تونس جالية ايطالية كبيرة تتحف البلاد بمشكل آخر مخصوص . ففي عام ١٩٣١ دل الاحصاء على التقسيم التالي في عدد السكان الاروبيين في تونس : لمجموع ١٩٥ الفا و٢٩٣ منهم ٩١ الفا و٤٢٧ فرنسويون . و ٩١ الفا و١٧٨ ايطاليون و ٨٦٤٣ مالطيون

وفي مدينة تونس على حدة ٨٩ الفا و٨٠١ مسلمون . و٤٦ الفا و ٤٥٧ ايطاليون و ٣٣ الفا و٢٤٩ فرنسون و٢٥ الفا و٣٩٩ يهود

اهمية المسالة التونسية

وهذه الارقام تدل بوضوح تام على اهمية المشكل الذي يواجه الادارة الفرنسية ففي سنة ١٨٩٦ عقدت فرنسا وايطاليا معاهدة سمح فيها للايطاليين النازلين بتونس بان يحتفظوا بجنسيتهم الايطالية وينشؤا مدارس خاصة لهم

وفي سنة ١٩٢٢ وافقت بريطانيا على ان يصير رعاياها المالطيون فرنسيين بعد اقامة سلالتهم الثانية في تونس . واقترحت فرنسا الغاء معاهدة ١٨٩٦ مع ايطاليا . فاثار هذا الاقتراح نارا حامية في القلوب . ولم ينحل المشكل الا بعد ما ذهب م. لافال الى رومة سنة ١٩٣٥ ووافق على ان الايطاليين المولودين في تونس حتى سنة ١٩٦٥ يحتفظون جنسيتهم الايطالية وتبقى المدارس الايطالية قائمة حتى سنة ١٩٥٥

الامال المعقودة على م. سارو

ومقابل ذلك اعترفت فرنسا نحو ٤٣ الف ميل مربع قرب حدود لوسيا ارضا ايطالية .

فالان ينتظر من حذق م. سارو التقليدي ان يعالج هذه الحالة المعقدة . والمظنون ان بعض التدابير السريعة تفي بالغرض حالا .

(الاهرام)

جريدة الزهرة التونسية

عجوز الصحف التونسية صحيفة الزهرة وتعرف لدى عموم المسلمين في الجزائر بالاستعمارية الا انها كانت في ايام صاحبها المرحوم تعرف كيف تقف من الحركات القومية عند ما يجد الجد فتكتفي باذاعة الواقع كالمحايدة . او بمناصرة الحركات بكيفية لا تغضب الناحيتين؟ . .

اما اليوم بعد موت صاحبها المرحوم فقد اتخذت سبيلا ذليلا حقيرا وهو محاربة الاحرار من ابناء المسلمين في الجزائر وتونس .

واليك البيان :

عمدت في السنة الماضية الى محاربة زعيم اللامة المسلمة في الجزائر الدكتور ابن جلول بكيفية فاجرة وهو نشر الدعايات الواسعة لخصومه المنهزمين واهمال ما يصلها من انصار اللامة واتباع الكبير الدكتور ابن جلول فتأمل!

ولقد انقسم الناس في الجزائر الى قسمين قسم يحملها على عدم التحيز ويرميها بالجهل . . . وقسم يسيء الظن بها . . . وهو القسم المصيب .

وجاء وقت الحكم العادل على الزهرة برجوع زعيم العروبة والاسلام الشيخ عبد العزيز الثعالبي من منفاه واثار الاستعمار حوله فتنة كبرى يرمي من ورائها الى اسقاط مكانته الكبيرة التي ستتحطم عليها قوات الظلم والخيانة فوقفت الزهرة التونسية موقفا ذليلا جدا برهنت فيه على شديد عداوتها للاحرار . فحملت على الشيخ الثعالبي حملة شعواء منكرة لا تليق بكرامة صحيفة قديمة تدعي الحياد وتتكلف الوقار . . . فاظهرت بذلك انها عدوة كبيرة للاحرار في تونس كما بينت في ما مضى انها عدوة للاحرار في الجزائر وبهذا سقطت في الميدان صريعة النفاق والخيانة . واعوذ بالله .

هذا بيان للقراء . نشرناه كمقدمة لصفع صحيفة العار والذل وناصرة الاستعمار . . .

ولتعش الصراحة !

عن « الميدان » الجزائرية

براءة

نظرا للعدوان الصريح الذي قام ويقوم به الديوان السياسي نحو اب الحركة الدستورية ونظرا للاعمال الوحشية التي كانت مرسح حوادثها ماطر اعلن استقالتي وانتسابي الى الشق الآخر والسلام

يونس السيفاوي
تاجر بماطر

سوق الاربعاء

نحن هيئة شعبة بوليريجه نحتج بكل قوانا على هذا الشقاق المقوت الذي هو ضد شيخ العروبة والاسلام شيخنا الاكبر الاستاذ الثعالبي الذي اتفقت كلمة الامة الشرقية بل جميع الممالك العربية على صدقه واخلاصه لوطنه العزيز كيف تليق بنا مقاطعته ونحرم انفسنا من فوائده او انا فاتا نأسف لهذا الشقاق الذي في غير محله ونطلب عوضه الوفاق بدل الشقاق كما نطلب من الشعب ان يستفيق من غفلته هاته ونطلب الوفاق حتى تتحقق المصلحة للجميع وتصدق عزائمه نحو الصالح العام والله الهادي الى سواء السبيل

الكاتب العام

محمد بن صالح الحاجي